

إعادة صياغة معايير تصنيف الإعاقة وتشخيصها بمشاركة الجهات العاملة بمجال ذوي الاحتياجات الخاصة

عسكر: صرف الأجهزة التعويضية للمعاقين دون تأخير مع حرية اختيار الأفضل

الاحتياجات الخاصة (المعاقين) بمحافظة الجهر، في عدم وجود مدارس خاصة لأبنائهم ذوي الاحتياجات الخاصة وصعوبة مراجعتهم للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة

التالي

نص الاقتراح

إنشاء مدرسة للتربية الخاصة تهتم بشؤون الاحتياجات الخاصة بمحافظة الجهر، كما ينشأ فرع للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بمحافظة الجهر، وأولياء أمورهم من عناء المسافة البعيدة مقر الهيئة.

وفقاً للدستور والقانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق المواطنين في عدم وجود مدارس خاصة لأبنائهم ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم من عناء المسافة البعيدة مقر الهيئة.

وأقترح أيضاً ما يلي: من عناء المسافة البعيدة مقر الهيئة.

التالي

نص الاقتراح

أن يكون لذوي الإعاقة نصيب من البعثات الخارجية لاستكمال دراساتهم الجامعية وكذلك فوق الجامعية (المجستير والدكتوراه)، مع توفير مرافقين لهم ومنحهم مخصصات كافية لمرافقة ذوي الإعاقة والعيادة بهم.

كما أقترح التالي: نظراً للأردحام الناتج عن كثرة المراجعين في إدارة العلاج بالخارج فقد لوحظ المشاكل التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن بعدم توفير قسم خاص بهم لتسهيل إجراءاتهم للعلاج بالخارج.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نص الاقتراح

أولاً: توفير مواقف خاصة خارج المبنى لذوي الاحتياجات الخاصة ثانياً: توفير قسم خاص بمبنى إدارة العلاج بالخارج لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن (يختص بجمع الإجراءات الخاصة بهم قبل السفر).

ثالثاً: توفير مكتب لشركة الخطوط الجوية الكويتية (يختص بحجوزات التذاكر لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن).

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لتقديم الخدمات والتسهيلات التي نص عليها وكفلها قانون الحقوق وذلك للحد من ازدحام المراجعين ذوي الإعاقة ومرافقيهم ومعاتنتهم حال تواجدهم بالمبنى الرئيسي للهيئة تيسيراً عليهم.

كما أقترح التالي: قد يعاني بعض ذوي الاحتياجات الخاصة من طلبة البليوم والجامعيين بالجامعة والمعاهد التطبيقية الحكومية - نتيجة عوامل صحية - من قصور القدرة في أداء أعمال يقوم بها الطالب العادي، علاوة على مواطنين فيه بما لهم من حقوق خاصة تختلف بعض الشيء عن مخطهم من الطلبة العاديين في هذه المراحل الدراسية، لذلك يجب على الجهات المختصة بوزارة التعليم العالي إدراك هذه الاحتياجات الخاصة للطلبة المعاقين في التعليم ونظام أداء الامتحانات في منحهم يد المساعدة التي قد يحتاجونها وذلك عن طريق تعديل متطلبات الأداء أو تنفيذ عمليات التكيف للسماح للطلاب الوصول إلى المواد التعليمية والإدراكية وفي أداء الواجبات العلمية وأداء الاختبارات بما لهم من خصوصية كل حسب نوع إعاقتهم، كما لو كان هناك إعاقة لفظية أو إعاقة سمعية أو بصرية أو جسدية مثل عدم القدرة على استخدام القلم والكتابة بنفسه.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

نص الاقتراح

1- استمرار العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فترة سبائية بالإضافة للفترة الصباحية للتخفيف من ازدحام المراجعين وفتح باب استقبال المراجعين حتى انتهاء الدوام الرسمي، والغاء قرار تحديد استقبال (200) مراجع باليوم.

2- سرعة إنجاز المبنى الجديد لذوي الإعاقة وتجهيزه بكل المستلزمات التكنولوجية والأجهزة الإلكترونية الحديثة، ودعمه بالكوادر البشرية المتخصصة والمدرسة للتعامل مع ذوي الإعاقة، وتزويده بمواقف للسيارات ومصاعد حديثة وأماكن لأنشطة اجتماعية ثقافية تليق بهذه الفئة.

3- وإنشاء مركز أبحاث ودراسات خاصة لدراسة أفضل الوسائل لدمجهم بالمجتمع وإنشاء فروع للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في كل محافظة.

4- اختيار مركز بكل محافظة لخدمة المواطن وتزويده بممثلين من

الذات والاعتماد على النفس والعيش بكرامة وحرية، وأكثر من ذلك فإن مستوى العناية والرعاية بالمعاق يشكّل أحد أهم المقاييس العالمية التي تقاس بموجيها حضارات الأمم ومستويات تطورها، ونظراً للعناية التي تعانيتها هذه الفئة عند مراجعتهم لمبنى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الكائن في منطقة الشعب ذي السبعة طوابق الذي يعاني المراجعون فيه من ضيق مساحته، وعدم وجود مواقف للسيارات خاصة به لوجوده بين العمارات السكنية مما يسبب تكسب السيارات به، فضلاً عن وجود سلام كثيرة وضيقة تعوق حركة المراجعين من المعاقين والمرضى وأولياء الأمور من صعوبة الحركة في الدخول إلى المبنى، إلى جانب قلة عدد الموظفين، وعدم التنسيق مع الجهات ذات الصلة. وبخلاف ذلك يتم استقبال أكثر من (200) مراجع في اليوم، يضاف إلى ذلك أن هناك مصعدين اثنين فقط لخدمة مئات المراجعين من ذوي الإعاقة ومرافقيهم الذين يتنقلون بين الأقسام الموزعة على طابقين (7 أدوار وسرداب، لا سيما أن هذين المصعدين ضيقان، مما يؤدي إلى وقوف طوابير من المراجعين ما بين معاق ومرافق أمام كل مصعد.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نص الاقتراح

1- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

2- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

3- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

4- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

5- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

6- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

7- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

8- إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.

1- استمرار العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فترة سبائية بالإضافة للفترة الصباحية للتخفيف من ازدحام المراجعين وفتح باب استقبال المراجعين حتى انتهاء الدوام الرسمي، والغاء قرار تحديد استقبال (200) مراجع باليوم.

2- سرعة إنجاز المبنى الجديد لذوي الإعاقة وتجهيزه بكل المستلزمات التكنولوجية والأجهزة الإلكترونية الحديثة، ودعمه بالكوادر البشرية المتخصصة والمدرسة للتعامل مع ذوي الإعاقة، وتزويده بمواقف للسيارات ومصاعد حديثة وأماكن لأنشطة اجتماعية ثقافية تليق بهذه الفئة.

3- وإنشاء مركز أبحاث ودراسات خاصة لدراسة أفضل الوسائل لدمجهم بالمجتمع وإنشاء فروع للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في كل محافظة.

4- اختيار مركز بكل محافظة لخدمة المواطن وتزويده بممثلين من

أداء أعمالهم بأنفسهم وهو ما يحملهم عبئاً ثقل وحملًا أشد، وهم يرون أنهم عاجزون عن العمل أو عن إنجاز معاملاتهم لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.

ولهم علينا فرض وواجب أن تكون لهم نغم المعين والسند في إنجاز معاملاتهم وتعميق الشعور لديهم بأن هناك من يحس بمعاناتهم ويحاول تخفيف ألم العجز أو كبر بتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة الوقائية والعلاجية والتأهيلية، كذلك التعليم فإن مجال التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) بحاجة إلى إعادة ترتيب، وأن يكون هناك اعتماد أكبر على المدارس الحكومية، فالمدارس الخاصة تتطلب مبالغ مالية كبيرة تصرف في غير محلها، وإيقاف المدارس غير المرخصة لتعليم وتدريب المعاقين، فالتعليم يحتاج إلى رقابة شديدة، سواء كانت المدارس حكومية أو خاصة، وأن نتبين إن كانت تؤدي دورها بشكله الصحيح.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

نص الاقتراح

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

أداء أعمالهم بأنفسهم وهو ما يحملهم عبئاً ثقل وحملًا أشد، وهم يرون أنهم عاجزون عن العمل أو عن إنجاز معاملاتهم لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.

ولهم علينا فرض وواجب أن تكون لهم نغم المعين والسند في إنجاز معاملاتهم وتعميق الشعور لديهم بأن هناك من يحس بمعاناتهم ويحاول تخفيف ألم العجز أو كبر بتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة الوقائية والعلاجية والتأهيلية، كذلك التعليم فإن مجال التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) بحاجة إلى إعادة ترتيب، وأن يكون هناك اعتماد أكبر على المدارس الحكومية، فالمدارس الخاصة تتطلب مبالغ مالية كبيرة تصرف في غير محلها، وإيقاف المدارس غير المرخصة لتعليم وتدريب المعاقين، فالتعليم يحتاج إلى رقابة شديدة، سواء كانت المدارس حكومية أو خاصة، وأن نتبين إن كانت تؤدي دورها بشكله الصحيح.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

نص الاقتراح

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

أداء أعمالهم بأنفسهم وهو ما يحملهم عبئاً ثقل وحملًا أشد، وهم يرون أنهم عاجزون عن العمل أو عن إنجاز معاملاتهم لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.

ولهم علينا فرض وواجب أن تكون لهم نغم المعين والسند في إنجاز معاملاتهم وتعميق الشعور لديهم بأن هناك من يحس بمعاناتهم ويحاول تخفيف ألم العجز أو كبر بتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة الوقائية والعلاجية والتأهيلية، كذلك التعليم فإن مجال التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) بحاجة إلى إعادة ترتيب، وأن يكون هناك اعتماد أكبر على المدارس الحكومية، فالمدارس الخاصة تتطلب مبالغ مالية كبيرة تصرف في غير محلها، وإيقاف المدارس غير المرخصة لتعليم وتدريب المعاقين، فالتعليم يحتاج إلى رقابة شديدة، سواء كانت المدارس حكومية أو خاصة، وأن نتبين إن كانت تؤدي دورها بشكله الصحيح.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

نص الاقتراح

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

أداء أعمالهم بأنفسهم وهو ما يحملهم عبئاً ثقل وحملًا أشد، وهم يرون أنهم عاجزون عن العمل أو عن إنجاز معاملاتهم لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.

ولهم علينا فرض وواجب أن تكون لهم نغم المعين والسند في إنجاز معاملاتهم وتعميق الشعور لديهم بأن هناك من يحس بمعاناتهم ويحاول تخفيف ألم العجز أو كبر بتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة الوقائية والعلاجية والتأهيلية، كذلك التعليم فإن مجال التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) بحاجة إلى إعادة ترتيب، وأن يكون هناك اعتماد أكبر على المدارس الحكومية، فالمدارس الخاصة تتطلب مبالغ مالية كبيرة تصرف في غير محلها، وإيقاف المدارس غير المرخصة لتعليم وتدريب المعاقين، فالتعليم يحتاج إلى رقابة شديدة، سواء كانت المدارس حكومية أو خاصة، وأن نتبين إن كانت تؤدي دورها بشكله الصحيح.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

نص الاقتراح

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.



عسكر العنزي

إعطاء الأولوية

في إنجاز

المعاملات لكبار

السن وذوي

الاحتياجات الخاصة

وأصحاب

الظروف الخاصة

من المرضى



الاستمرار العمل

في الهيئة العامة

لشؤون ذوي الإعاقة

فترة مسائية

بالإضافة للفترة

الصباحية للتخفيف

من ازدحام

المراجعين

تقدم النائب عسكر العنزي بحزمة من الاقتراحات برغبة تتعلق بشؤون ذوي الإعاقة وهي في مجملها تبن متطلبات ذوي الإعاقة في الاعتصام الذي أقيم في ساحة الإرادة.

وأقترح العنزي صرف الميزرات المالية الشهرية لذوي الإعاقة ومن يرعاهم بناء على قانون 8/2010 وصرفها بأثر رجعي.

ورفع الإيقاف عن جميع معاملات ذوي الإعاقة في جميع الوزارات والهيئات وصرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة والبدء بإجراءات ضم ذوي الإعاقة من أبناء الكويتيات وغير محددتي الجنسية وفق قانون 8/2010.

كما احتوت اقتراحات عسكر إعادة اللجان الطبية إلى مستشفيات وزارة الصحة وإنهاء تكليف وزير الشؤون من رئاسة هيئة ذوي الإعاقة وإعادة الرئاسة إلى نائب للتربية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء فرع لهيئة الإعاقة بمحافظة الجهر وأن يكون لذوي الإعاقة نصيب من البعثات الخاصة لاستكمال دراساتهم الجامعية والمجستير والدكتوراه.

كما جاء في اقتراحاته توفير مكتب لشركة الخطوط الجوية الكويتية (يختص بحجوزات التذاكر لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن على أن تقوم الحكومة ممثلة في بنك الائتمان الكويتي بتخفيض الأقساط المستحقة على المعاق المستحق للرعاية السكنية بنوعها بنسبة (50٪) من القسط المستحق عليه بالإضافة إلى استمرار العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فترة مسائية بالإضافة للفترة الصباحية للتخفيف من ازدحام المراجعين وفتح باب استقبال المراجعين حتى انتهاء الدوام الرسمي، والغاء قرار تحديد استقبال (200) مراجع باليوم.

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»

وإلى لحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى فالأقدار كلها بيد الله جل وعلا.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

«إعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الظروف الخاصة من المرضى، وإنشاء مكتب أو أكثر في أجهزة الدولة المختلفة لخدمة الفئات المذكورة.»



لقاء الراي

تقديم:

أحمد العنزي

الليلة 10:30 مساءً

alrai.tv alraimedialogroup alraimedialogroup



ضيف الحلقة



المهندس وليد العوضي

للحديث حول:

مركز جابر الأحمد الثقافي..

منارة حضارية وصرح ثقافي وفني

ومعلم سياحي بارز

#لقاء_الراي